



## بيان صحفي مصرف قطر المركزي الخطة إستراتيجية لتنظيم القطاع المالي في دولة قطر

الدوحة - قطر 9 ديسمبر 2013:

أطلق كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية [خطة استراتيجية](#) حول مستقبل تنظيم القطاع المالي في دولة قطر.

تم إطلاق هذه الخطة خلال حفل أقيم مساء أمس وقد أتت نتيجة للتعاون الوثيق بين الجهات الرقابية والإشرافية على القطاع المالي في دولة قطر، وهي تضع إطار العمل اللازم لتنظيم القطاع المالي في الدولة بالإضافة إلى خارطة الطريق الخاصة بالأولويات الاستراتيجية للسنوات الثلاثة المقبلة (2014 – 2016).

وقد قال سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية في كلمته في حفل تدشين الاستراتيجية:-

"تعتبر الخطة الاستراتيجية تطوراً مهماً في دولة قطر، فهي تعرض أحدث التدابير التنظيمية العالمية والطريقة التي ينبغي أن تتعاون بها الجهات الرقابية لتأسيس قطاع مالي قوي يعمل وفقاً لأفضل معايير التنظيم والإشراف العالمية".

ومضى سعادته للقول:

"لقد تعاون كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية لتطوير هذه الخطة الخاصة بتنظيم القطاع المالي بالتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 ورؤية قطر الوطنية 2030.

كما يؤدي القطاع المالي دوراً أساسياً في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، إذ أن القطاع المالي القوي يساهم في استحداث الوظائف ويشجع على الاستثمار في بيئة اقتصادية متنوعة ومنافسة، لكي تكون أجيال المستقبل أقل عرضة لتقلبات أسعار الطاقة".

إن الخطة الاستراتيجية هي وثيقة شاملة تتضمن ستة أهداف كل منها مدعوم باستراتيجيات معينة وخطط عمل ضمن مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. هذه الأهداف هي:

- تعزيز الرقابة من خلال تطوير إطار عمل احترازي كلي يركز على المخاطر.
- توسيع الإشراف الاحترازي الكلي.
- تعزيز البنية التحتية الخاصة بالسوق المالي.
- تعزيز حماية المستهلك والمساهم والمستثمر.
- تشجيع التعاون الرقابي.
- بناء رأس المال البشري.

إن الخطة الاستراتيجية تضع قطر كدولة رائدة في المنطقة في مجال تنظيم القطاع المالي وتدعم طموحها بأن تصبح مركزاً مالياً عالمياً متقدماً.

